

سابعاً: التحية لأسرانا الصامدين في سجون الاحتلال ومعتقلاته:

يتوجه المجلس المركزي بالتحية لكل أسرانا البواسل الصامدين في سجون الاحتلال ومعتقلاته، ويدين المجلس القرارات والإجراءات العنصرية التي اتخذتها حكومة إسرائيل ضد الأسرى والمعتقلين، ويؤكد أن قضية الأسرى كانت وستبقى القضية الأساس في عملنا وتحركنا في كافة المجالات المحلية والدولية.

ويدعو المجلس السفراء والممثلين الفلسطينيين في الخارج إلى التحرك من أجل قضية الأسرى في أوساط الرأي العام العالمي، ولجان حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم لفضح الممارسات الإسرائيلية وتقريب ساعة الحرية لأبطال الحرية من أبناء شعبنا.

ثامناً: المجلس يدين منع أعضاء المجلس من المشاركة في الاجتماع:

يؤكد المجلس المركزي إدانته لقيام سلطات الاحتلال بمنع عدد من أعضاء المجلس بمن فيهم نائب رئيس المجلس تيسير قبة من الوصول إلى رام الله والمشاركة في اجتماعات المجلس.

- عاش الكفاح الوطني في سبيل الحرية والاستقلال والعودة.

- عاش التضامن العالمي مع شعبنا في مقاومته السلمية ضد الاحتلال والاستيطان.

- عاشت وحدتنا الوطنية الراسخة.

- التحية لكل دول وشعوب العالم التي تقف مع شعبنا وعدالة قضيته.

## وثيقة رقم 203 :

### بيان للجنة المركزية لحركة فتح حول أسباب فصل محمد دحلان<sup>203</sup>

28 تموز/ يوليو 2011

صرح ناطق باسم اللجنة المركزية لحركة فتح بما يلي:

في أعقاب قرار المحكمة الحركية برد الطعن المقدم من محمد دحلان وهما يثبت قانونية قرار اللجنة المركزية بفصل الدحلان من الحركة.. تؤكد اللجنة المركزية أن قرارها بإقصائه قد ارتكز على:

أولاً: تجاوزات تمس الأمن القومي والاجتماعي الفلسطيني هما في ذلك الاستقواء بجهات خارجية وارتكاب جرائم قتل على مدار سنوات طويلة، وممارسات لا أخلاقية لم ينج منها وجيه ولا زعيم سياسي ولا رجل أعمال في قطاع غزة وذلك باستخدام البلطجية وفرقة الموت، وأهلنا في القطاع الحبيب شهود إثبات على عمليات المس بالكرامات والأموال والمقامات الاجتماعية وحتى الأعراض دون وازع من ضمير.

ثانياً: الثراء الفاحش نتيجة الكسب غير المشروع ونهب أموال صندوق الاستثمار آنذاك لمجموعة من مصاصي الدم في المعابر وحركة البضائع وحركة الأشخاص والتجارة من استيراد وتصدير وإقامة

المشاريع خضعت للشراكة من قبل هذه العصابة بقيادة الدحلان والتي استثمر منها الجزء الأكبر لحسابه الخاص خارج الوطن.

ثالثاً: التآمر الثابت في سلوك هذه الجماعة في محاولة لاحتلال إرادة الحركة كمقدمة لكسر الإرادة السياسية الوطنية التي لم ينج منها حتى الشهيد القائد ياسر عرفات وكان شعارهم دوماً تكريس التجنح والمحاور كسلوك لاحتلال إرادة الحركة.

وعليه فإن اللجنة المركزية لحركة فتح برئيسها الأخ أبو مازن تتوجه إلى الأطر القيادية والقواعد التنظيمية في الوطن والشتات والسجون والمعتقلات، وتدعوهم للاصطفاف خلف قرارها الهادف إلى تطهير الحركة من هذه الطحالب التي نمت على ضفاف الدم الفلسطيني بعد أن جفت المستنقعات وأصبحت عارية تحت أشعة الشمس حيث لا مجال للاجتهادات والتفسيرات المزدوجة وعلى الأطر كافة في المواقع التحلي بروح الالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح الحركية في هذا الظرف الدقيق. إن فتح بعظمتها وإرثها النضالي الكبير تحتفظ بوصولتها باتجاه تحرير الوطن ووحدة الشعب على قاعدة خيارها الاستراتيجي بإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين والانتقال النوعي بالحياة الداخلية في إطار منظمة التحرير بتكريس الديمقراطية كنظام حياة والتعددية السياسية وتحقيق الشفافية بما يمكن شعبنا من تجسيد طموحه بالتحرير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

## وثيقة رقم 204 :

البيان الختامي للجنة متابعة مبادرة السلام العربية حول مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية<sup>204</sup>

4 آب / أغسطس 2011

اتفاق على خطة العمل وحشد التأييد الدولي لفلسطين.. تأكيد عربي على التوجه إلى "الأمم المتحدة"

نص البيان الختامي: أسفر اجتماع اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة مبادرة السلام العربية التي اختتمت أعمالها أمس برئاسة سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية وزير الدولة للتعاون الدولي عن اتفاق نص على "التأكيد على القرار العربي بالتوجه إلى الأمم المتحدة لدعوة دولها الأعضاء للاعتراف بدولة فلسطين على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والتحرك لتقديم طلب العضوية الكاملة لها في الأمم المتحدة". وتم الاتفاق على عناصر خطة العمل المقترح تنفيذها خلال الفترة المقبلة، لمواصلة التحرك واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذها وحشد التأييد الدولي لها في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. ونصت النقطة الثالثة من الاتفاق على أن "تتضمن عناصر خطة التحرك المشار إليها إجراء سلسلة من الزيارات والاتصالات والمشاورات مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الجيوسياسية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية". كما تم الاتفاق على عقد اجتماع للجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر 2011 للنظر في المستجدات ومتابعة الموقف واتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن. وكان بيان اللجنة